

# كِتَابٌ

البرهان لأفضل المتأخرين \* علامة العصر \* وفريد الدهر الشيخ اسماعيل  
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكاتبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

ويليه حواشيه عليه (يعنى منهواته) ويليه أيضا حاشية العلامة  
المحقق ملا عبد الرحمن الپنجيوني. وحاشية الناقل المدقق المشهور  
بابن القره داغي \* كلاهما من مشاهير محققى علماء الأكراد

## ﴿ تنبيه ﴾

وضعنا البرهان فى صدر الصلب \* وبعده حواشى المصنف \* وبعدها  
حاشية الپنجيوني \* وبعدها أيضا حاشية ابن القره داغي \* وفصلنا  
الكل بمداول مع مراعات مواقفة المباحث فى الجميع فليعلم

قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود  
الامام المنصورى من كبار العلماء المدرسين بالأزهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرج الله زكى الكردى)

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص \* وشرح المسابره لابن الهمام  
وحواشى المقائيد النسفيه وفرائد الآلى من رسائل الغزالى وشرح  
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها

## ﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر \* وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلبوبى نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلبه) التابعة لولاية آيدن بالاناطول \* توفى ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية ( سابقا ينكيشهر قاضيى أفضل المتأخرين عمدة المصنفين \* مرحوم ومغفور له كلبوبى اسماعيل أفندى روحچون فاتحه ) ﴿ وترجمتها الفاتحة على روح المغفور له أفضل المتأخرين \* وعمدة المصنفين \* قاضى ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندى الكلبوبى ﴾ وهو من كبار محققى علماء الأتراك المتأخرين ذوالتصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة \* أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب \* منها حاشيته على حاشية مير أبى الفتح على شرح ملا حنفى على آداب البحث للمعضد \* ومنها حاشيته العظيمة على مير أبى الفتح على شرح تهذيب المنطق \* ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفيه \* ومنها حاشيته على قاضيمير على الهداية \* ومنها حاشيته العظيمة على العقائد المضديه \* يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال فى خطبتها ( بعد المقدمة ) وانى كنت صرفت جل همتى فى عنفوان الشباب فى الفنون العقلية والتقليدية لحسن المآب \* وحررت مايتعلق ببنى المنطق والآداب \* وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب \* فكرهت أن تكون الآلات المهياة مجردة عن الأثر \* بحيث تكون خلافا بلائمر \* ودار فى خلدى أن أكتب بعض مايتعلق بعلم الكلام \* حسب ما تساعد الطاقة فى تحقيق المرام \* الى قوله فلما اتفق لى المشروع فى تعليم شرح العقائد المضديه قصدت أن أجمع مايتعلق به من كلام الاكابر \* وما سنج فى أثناءه للفكر الفاتر الخ \* وله أيضا بعض الكتب فى الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع عليها \* واذا اطلمت عليها أدرج أسماءها فى آخر الكتاب \* وأما رسائله التى اطلمت عليها فكثيرة منها رسائله المشهورة فى الآداب المعروفه باسمه \* ومنها رسالة فى علم المعانى ومنها رسالة فى دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور \* ومنها رسالة فى الواسطة فى الانبات والشبوت \* ومنها رسالة فى مدلولات الأبواب ودوال المقصود \* ومنها رسالة فى أحوال الاسناد الخبرى \* ومنها رسالة فى تقديم الفن الثانى ( علم البيان ) على البديع \* ومنها رسالة فى الألفاظ المخصوصة المعينة بالشخص على المشهور وبالنوع فى التحقيق \* ومنها رسالة فى قول صاحب التلخيص ( ولا شك

أن قصد الخبر بخبره افادة المخاطب ) \* ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجى \* ومنها رسالة في التقلب \* ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث \* ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والتقسيم \* ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمدومات \* ومنها رسالة في تحقيق ماهية المنتع \* وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة \* ومنها رسالة في الربع الحبيب أولهاله الحمد في الارض والسماوات رتبها على مقدمة وصبة عشر مرصدا \* رأيتها في المكتبة الملكية بمصر مكتوبة سنة ١١٩٠ وأماما لم تطبع ولم أره فكثيرة أيضا ﴿ فرج الله زكى الكردى ﴾

### ﴿ ترجمة المحشى الاول المشهور بالبنجيونى رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق \* الفهامة المدقق \* الذى انشر فتاواه وتآليفه وحواشيه شرقا وغربا وعرابا وعجمًا سيدنا الامام العالم العلامة الخبر البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين \* بركة بلاد الله الأمين \* ملا عبد الرحمن الشهير بالبنجيونى رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة \* اكنسب العلوم عند أفضل الاكراد فناق أكثر أهل عصره \* واشتهر بمزيد الفضل بين مصر \* وانتفع بعلمه كثير من الافاضل \* ووصلوا الى أوج الكمال \* وأدرجوا في مسالك الابطال \* وصرف عمره النفيس في التحرير والتدريس وألف حواشى مفيدة \* منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب \* ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام \* ومنها حاشيته على رسالة الآداب للكلنبوى \* ومنها حاشيته على انخىالى \* ومنها حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك \* وتوفى في حدود الف وثلثمائة وتسعة عشر \* وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين \* رحمه الله رحمة الابرار \* وأسكنه الجنة دار القرار \* بجمرة النبي المختار \* وآنه الاخيار \* صلى الله عليه وعليهم وسلم كتبه الفقير الى عفوره ذى الجلال محمد الشهير بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين الخال وقه الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

## ﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد \* والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر \* جامع علمى الباطن والظاهر \* الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله أسراره \* ولد لا زال محط رحال الافاضل . وقامح معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها آلاف صلاة ونحية \* ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السليمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائده الرسوم . عند أفضل علماء الاكراد . المشتهرين بجمالة القدر بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وستة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسما على أقرانه . فلجازه والده المرحوم . وسار مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على سمة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصده الافاضل من كل فج عميق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد . وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع . وحاشيته على رسالة الآداب للكلنبوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . و خلاصة الحساب . ورسالة الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العاملى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس . وله شروح وحواشى أخر عددها بورت التظويل \* يعكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس الجليل \* متع الله الاكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله

وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم

الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ

المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال

محمد الشهير بابن الخال



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتاح الابواب \* واجناس مدائح  
تالية ركبت موجبة لذلك الجناب \*



حاشية ابن القره داغى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمدك يامن خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمدا ينجينا عن غياهب الاوهام \*  
ونصلى ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام \* وعلى آله واصحابه الملازمين لنشر  
ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالاتصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام \*  
وبعد \* فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادى  
هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه  
للملأمة المحقق والفهامة المدقق المعنوى . الشيخ اسماعيل الكلبوى . أفاض الله عليه شأيب الرضوان  
كاشفا عن وجوه خرائده اللنام . واضعا كنوز فرائده على طرف النمام . دافعا لظلمات الاوهام . معتمدا  
فى جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله فى المتن بقال  
وفى الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادى الى طريق الصواب (قال أنواع) فيه براعة  
الاستهلال وكذا فى أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيما يأتى بالجنس تنبيها على أن المدح أعم  
من الحمد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كارجحه الدوائى . وقيل الحمد يعمها أيضا . وقيل  
المدح خاص بالاختيارى فى اختلاف التعبير فتن (قال عالية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله  
تاليه . وقوله بسطت خبر أو صفة لأحدهما والمراد بالجملة إيجاد الحمد لا الاخبار به والالم يمثل بها حديث  
الجملة وكذا قوله ركبت (قال مقدمة) بكسر الدال أى مقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر  
المبتدأ فقوله لمفتح متعلق به . ويمكن جعله خبرا وكذا قوله موجبة (قال لذلك الجناب) يتجه عليه أن

المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب \* المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب \* على أن عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب \* وخص الانسان بفعاء منتشرة سيما المنطق الفصيح في كل باب \* فسبحان من ردت الافكار والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته \* وارتدت الابصار والبصائر الى بدسهما في عجائب عظيمته وجبروته \* واصناف صلوات مرتبة بيد التبجيل والانتخاب \* محتوية على

اسماء تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من جواز اطلاق ما اتصف به عليه تعالى ان لم يوهم تقصا اسما أو صفة أو مذهب الغزالي من جوازه في الصفة (هذا) ومثلها اسم النبي ﷺ (قال المتنزه) تلميح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك (قال عن حدود) بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى المتعلق بالكسر. والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن المتنزه موجود في غيره تعالى لأن الشخص لا يحدد فلا مدح في نعته تعالى به (قال جل) جملة معترضة أو الجمل مصدر فاعل للمتقدس والاضافة الى الموصوف أي صفاته الجليلة (قال رسوم) أي علاماتها أو المراد بالرسم مقابل الحد أي رسم دال على النقص وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس العالي (قال بلا ارتياب) متعلق بالمتقدس أو جل. والمراد نفي الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم كما في قوله تعالى (لا ريب فيه) (قال على أن) على التعليل متعلق بجملي الحد والمدح (قال في مداد) متعلق بلخصر أي الكتاب المحدود أو المداد الخبر يعني أن نعمه تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن غيرها وفيه تلميح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (قال بنماء) لم يصفها بجليلة لأنها لا تكون غيرها بخلاف الآلاء (قال المنطق) أي النطق العربي عما في الضمير في كل مقصود. وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بانها تعم الموجود وغيره بخلافها. ويمكن حمل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبديد من السوء أي اسبح سبحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر مجرد استعمل بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتا. ولا يجوز كونه من سبح كنع أو سبح تسبيحا بمعنى قال سبحان الله للزوم الدور كما قاله عبدالحكيم. أو التسلسل كما تقول (قال ردت) أي رجعتا الى مبتدئهما لعجزهما عن الخ \* والاحبار جمع حبر على غير القياس بمعنى العالم أو محبرة وهي محل المداد. ومراده بالملك ومقابلها عالم السفلى والعلوى (قال جبروته) فعلوت بالفتح المبالغة في الجبر أي القوة والسلطنة (قال مرتبة) خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فالخبر حينئذ قوله على من الخ هذا وفي المرتبة استمارة

كليات الاخلاص وافراد الآداب \* على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب \* وميز حدود حدائقها بنحو البيان وفصل الخطاب \* لما أنه المتوسط بيننا وبين نتائج أم الكتاب \* بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب \* وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا كليات أحكامه الخمسة (١) الموصلة الى رب الارباب \* وشرحوا أقواله بينات

(١) قوله أحكامه الخمسة \* هي الوجوب والندب والاباحة والكرهية والحرمة \* منه \*

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة أو في التبجيل استعارة مكنية واليد تخييل ويمكن غير ذلك (قال كليات) أي وافراده وقوله وأفراد أي وكلياتها ففيه احتباك (قال عرف) من المعرفة أو التعريف (قال الحق) أي الامور الثابتة في الواقع أو المراد به ذاته تعالى فإضافة الحقائق مبطللة للجمعية وفي استعمالها له تعالى تسامح . ومعرفتها اضافية فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار (قال حدائقها) جمع حديقة وهي بستان له حائط كما في الصحاح ففيها استعارة مصرحة أصلية والاضافة الى الضمير قرينتها أو فيه استعارة مكنية والحدائق تخييل (قال بنحوها) أي البيان المختص به والخطاب الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن (قال لما انه) تعليل لاستحقاقه صلى الله عليه وسلم لهذه الصلاة (قال نتائج) أي ثمرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين (قال بقوانين) الباء للسببية متعلق بالمتوسط والمراد بها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل الاصولية المستفادة منه وكذا قوله يبراهين (قال قاصمة) القصم الكسر مع بينونة والوصم الكسر بدونها ففيه تنبيه على أن البرهان المذكور في متالبة الخطابة ينبغي كونه أقوى مما ذكر في مقابلة ما بعده (هذا) و بينهما جناس ناقص (قال مصاقع) جمع مصقع وهو البليغ أي مغالطة الخطباء البلغاء وغيرهم فالاضافة كجهد قطيفة وفي الكلام اكتفاء بذكر الأقوى عن الاضعف (قال لمشاغبات) أي منازعات الشعراء والخيلاء التي تخيل الى الناظر القاصر أنها على الحق وفيما ذكره ايماء الى الصناعات الخمس (قال الذين) صفة الاصحاب أو والآل ايضا لكن ثبوت تلك المعرفة لكل منهم ادعائي (قوله هي الوجوب) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وان كان التغاير بينهما اعتباريا لأنه يعبر بالايجاب مثلا اذا نسب الى الحكم والوجوب مثلا اذا نسب الى ما فيه الحكم وهو الفعل (قوله والكرهية) ادخل فيها خلاف الاولى خلافا لما أخرى الفقهاء كما ادخل الفرض في الواجب خلافا للحنفية رعاية لبراءة الاستهلال (قال الموصلة) أي العمل بها امثالها الى زيادة معرفة رب الخ

تتمثل لها صور الصواب من وراء حجاب \* حيث قضاوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات (١) المحمولات \* المشروطة بمداومة الانفصال عن أهل العناد وملازمة الاتصال بأشرف الممكنات \* فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب \* وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب \* اذ بينوا لوازمها الخفية بمصاييح مقدمات دائمة بانوار اليقين \* وعدلوا في تحصيل نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين \* فبدهم مسلمات الهدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجيال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ﴿ منه ﴾

( قال تتمثل ) أى تظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذى كان من وراء حجاب هو ظلمة الكفر فقوله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جعله متعلقاً بتتمثل ( قال حيث ) تمليل أو تقييد ( قال مقاساة ) أى نحملها ( قال فى الامانات ) أى فى تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقوله قضاوا ( قوله وهى الامانات ) أى الفرائض وحدود الدين ( ومعنى ) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفهم وقال لهم ان اديتموها أثبتكم وان ضيعتموها عذبكم فامتنعوا من قبولها اشفاقاً وخوفاً من تضييعها لا استكباراً وبهذا فارق إياه إبليس عن السجود ( قوله فاشفقن ) أى ولم يحملها ( وقوله وحملها الانسان ) أى ولم يشفق منها ففيه احتباك ( قال المشروطة ) صفة المقاساة أو الامانات ( وفيه ) إشارة الى وجوب تقدم التخلية عن الرذائل على التحاية بالفضائل ( قال بأشرف ) هو سيدنا محمد ﷺ ( وفيه ) أنه مشربانه أشرف من صفاته تعالى على القول بوجودها وزيادتها على الذات الا أن يراد بالممكن ما هو غيرد تعالى وصفاته تعالى ليست غيره ( قال فى الصراط ) أى دين الاسلام ففيه استعارة مصرحة ( قال مسورات المقاصد ) كالجين الماء أى أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حمله على الاستعارة ( قال وقدحوا ) أى طعنوا فى الظنون السقيمة التى هى كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب فى جنود الشياطين المبين بقوله تعالى ( وجعلناها رجوماً للشياطين ) ( قال من خلفهم ) إشارة الى أن الطعن فيها بعد انهزامها ( قال اذ بينوا ) علة قوله فتحوا وضمير لوازمها للمقاصد وكذا فى نظرياتها \* والاضافة فى قوله بمصاييح الخ كما فى لجين الماء ( قال الموجهة ) أى المقبولة أو المراد بها الآيات التى وجهها الخلف مثل يد الله فوق أيديهم أى أنهم ما وجهوها وفوضوا عملها اليه تعالى وما لوا عنها الى ما هو معلوم من الدين ضرورة ( قال مسلمات الهدى ) اضافة الى السبب أى استقبالهم القضايا المسئلة التى هى سبب الهداية بان فاضت عليهم من

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهدهم المشهورات من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب \* وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادي المبادئ القريية والبعيدة على جيات التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوالع العرفان من افق الاكتساب \* وما سطم إذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب \*

﴿وبعد﴾ فلما كان المنطق نطاق الافكار وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصداق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أى سريرة فنيه تجريد (قال بمقبولات) الباء بمعنى مع أو للسببية فهو متعلق ببده أو بمحدسة (قال وشاهدهم) أى أدركوا المشهورات متميزة عن وهميات هى سبب الضلال فالمعنى على القلب وشاهد متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أى رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن قيود) متعلق باطلقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الآتى حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالى (قال بوادى) جمع بادية (قال جيات) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملهما على الاستعارة (قال ماطلع) قيد لكل من جعل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبات جنان بكسره جمع جنة بفتحها تخييل أو الكلام كاجين الماء كقوله طوالع العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس تام (قال سطم الخ) أى ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطوالع الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثانى أوفق بالطلوع والافق (قال نطاق) هو ما تشده المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أى الانظار التى هى طباق أى بعضها فوق بعض فالطباق هنا مثله في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو النطاء فالمعنى ترتفع الاغطية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أى ميزان لاشخاص ذوى عدل (قال المصداق) المبالغة غير مرادة والالم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقم) كحذر أو المراد ذى العقم وهى من لاتلد والمنجباب المرأة التى تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيمة

نظار \* كأنه علم في رأسه نار \* فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب \* وسيد القوم خادمهم  
بالأثر المستطاب \* وكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكى  
ذكاء قابلا للتحلي بجواهر الامهار الحدسية من بين الاتراب \* مائلا الى تجلي زواهر الانوار  
القدسية حين أناب \* جمعت له ولا مثاله موائد عوائد \* ونظمت في سلك البيان فرائد  
فوائد \* ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب \* نفهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج  
وما توفيق الا بالله الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل .

ففيه استعارة (قال نظار) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر (قال علم) بفتح العين أى جبل  
وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء

وان صحرا لتاتم الهداة به \* كأنه علم في رأسه نار

(قال فهذا) أشار به الى صغرى الشكل الاول بدليلها وهى المنطق سيد العلوم وبقوله وسيد الخ  
الى كبراه وبقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادم العلوم أراد به المدح لا الذم  
(قال سيد الخ) قال السيوطى فى الدرر المنتثرة رواه ابن ماجه عن أبى قتادة (قال ذكاء) بالفتح أى  
فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكى) أى يشبه الشمس وذكاء بالضم (قال  
بجواهر) شبه بها المسائل ففیه استعارة مصرحة والتحلى ترشيح والحدسية تجريد أو قرينة (قال من  
بين) تنازع فيه مشتغلا ويحكى وقابلا والاتراب الأقران (قال الانوار) أى الانوار المطهرة عن شائبة  
الظنون التى هى كالازهار (قال أناب) أى رجع ذلك البعض الى مطلوبه مرة بعد أخرى بقوله حين  
ظرف مائلا (قال موائد) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله فرائد) أى مسائل كالموائد عائدة من  
الغير الى أو منى الى الطلبة والثانى أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى البيان استعارة  
مكنية وازدادة السلك اليه تخييل أو الازدادة كما فى لجين الماء أو فى الفرائد وهى الدرر السكبار استعارة  
مصرحة أصلية والبيان قرينة والسلك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار  
موائد الخ (قال ورقبتها) الترتيب لفة جعل الشئ متصفا بالتوب أى الثبوت فتمتلك كلمة على به بلا  
تكلف ولو حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة  
لاقتضائه التعدد الا أن تعتبر أجزاؤها ولا تعاق على به لازوم التكرار الا أن يضمن معنى نحو الاشتغال  
أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف  
على حسبي بتأويل يحسبى أو على وهو حسبي وهو ممتنع وأجيب بجواز عطف الجملة التى لها محل من  
الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

﴿ مقدمة وفيها بحثان البحث الأول ﴾

﴿ أنى العلم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل ﴾

﴿ حاشية العلامة ملا عبد الرحمن البنجيوني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من علينا بالمنطق المنصوح عما في الجنان \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بسواطع الحجيج وأقوم البرهان \* وعلى آله وصحبه الواصلين بمنابته الى أعلى مراتب التصديق والايان (وبعد) \* فهذه فوائده شريفة وموائد لطيفة كتبها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبد الرحمن البنجيوني على كتاب البرهان وحواشيه للشيخ اسماعيل الكلبوي نعمدهما الله بنفراته \* وأسكنهما فرديس جناته \* وأردت تدوينها تسهيلا للطلاب مشيرا الى قوله في المتن بلفظ قل وقوله في الحاشية بقوله \* وربما كتب على كلمة حاشيتين فوردت بينهما لفظ وكتب أيضا تميزاً بينهما \* فجع الله بها جميع الطلاب بحرمة من أوتى الحكمة وفصل الخطاب (قال ان العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج الى

بالشرط المذكور وقد يجاب بان وهو حسي لانشاء التوكل فيصح العطف بقى أن القول يكون فعل المدح انشاء مشكل لانه محتمل للصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمل مجازا في انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل للجزء ولا يبعد جملة من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف من الموضوع أو المحمول في (قوله البحث الأول) أي دال البحث الخ أو البحث الأول مدلول أن العلم الخ فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استخداما ويمكن ارتكابه في ضمير كان (قال الصورة الحاصلة) خارجية أو ذهنية لا ما يقابل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضورى والحاصلة بمعنى الثابتة لا بمعناه الحقيقي لثلا ينتقض به ولا الحاضرة والالتوهم الانتقاض بالحصول \* ثم انه لم يقل حصول صورة الشئ لتتصيص على أنه من مقولة الكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها قبول الذهن لها فاقيل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحد وهم وثلا يخرج عنه الجهل المركب لان المتبادر منه للصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة المستفادة منه ما يعنى الظرفية ولو حكمية لثلا ينتقض جمعا بعلم الشئ بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يرد أنه ان أريد به الجوهر المجرد

إن كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان إدراكا لغير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأنشائية أو الخبرية بدون الاذعان وكل منهما إما بديهي أو نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة

المنطق بقسميه (قال على سبيل) أي على سبيل كونه إذعانا علما كما يعلم من كلامه أوائل القضايا وهو ادراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع وأما الاذعان الفعلي فيعبر عنه تارة بتسليم القلب ورضائه وقبوله لها وتارة بنسبة الصدق الى الخبر أو الخبر وهذا القيد احتراز عن ادراكها السابق عن الاذعان المجامع له الفارق عنه في صورة التخيل وأخويه فانه كما يعلم من كلامه هناك يتعلق بها ادراكا كان أحدهما اذعان ويسمى تصديقا وحكما وثانيهما تصور فتصديق على ما ذكره مشروط بادراكات ثلاثة ان لم يعتبر النسبة بين بين أو أربعة ان اعتبرت وكتب أيضا أي لاعلى سبيل التوهم والتخيل والشك (قال بدون الاذعان) أي بدون كونه إذعانا (قال وكل منهما) مقدمة ثانية من مقدمات الاحتياج (قال مكتسب) مقدمة ثالثة قال مكتسب اندفع بهذا ما يقال ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري لا يستلزم الاحتياج الى المنطق وان سلم باقي المقدمات لجواز أن لا يناسب البديهي النظري حتى يكتسب منه أولا يكون النظر مفيدا \* وحاصل الدفع أن تحقق المناسبة بين البديهي والنظري وافادة النظر العلم بالمطلوب بديهي (قال بالنظر) فيه تجريد اذ الكسب تحصيل النظر بالفكر (قال ملاحظة) ان كان بمعنى توجه النفس من المطلوب الى المعقول فتعريف بالحركة الأولى أو من المعقول الى المطلوب فبالحركة الثانية أو توجه اليه ومنه فبالحركتين معا

الغير المتعلق بالبدن انتقض بعلم الواجب والانسان أو النفس انتقض بعلم الواجب والعقل (قال ادراكا للنسبة اه) أي ادراكا متحققا في ضمن الاذعان العالني تحقق العام في ضمن الخاص لافي ضمن الشك والوهم والتخيل ولو قال ان كان اذعانا فتصديق لكان أخصر الا أنه راعى تسهيل أخذ الأقسام الآتية للتصور من قوله والا (قال سواء كان) إشارة الى توجه النفي الى كل من القيود لا المقيد (قال بدون الاذعان) أي بدون كونه إذعانا لا بدون مصاحبته للاذعان فلا يلزم كون التصديق تصورا لامتناع مصاحبة الشيء لنفسه (قال إما بديهي) نيه باداة الحصر على أن البديهي والنظري تقيضان وهما بمعنى العدول والتحصيل (قال مكتسب) مقدمة ثالثة من مقدمات الاحتياج الى المنطق ذكرها لانه لا يلزم من الانقسام الى البديهي والنظري امكان تحصيل النظري بالفكر لجواز كون البديهي غير مناسب للنظري أو تصورات وتصديقات جزئية فلا يكتسب منها أو عدم كون النظر مفيدا وهذه المقدمة

## المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب أمور معلومة للتأدي

(١) قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المستندة الى قوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات ﴿ منه ﴾

(قال المعقول) جنس فيشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى فى التعريف الأول (قوله والترتيب) أى فى التعريف الثانى (قوله المستندة) اشارة الى أن المراد بالافعال الاختيارية ما صدرت عن المختار وان صدرت بالاضطرار لا ما صدرت بالاختيار فانه حينئذ لا معنى لقولهم المتبادر من الافعال الصادرة بالاختيار هو الاختياري (قوله وغيرها) من التجريبات والمتواترات وقضايا قياساتها معها (قوله الخفي) أى بمادته وصورته

بديهية لا مكتسبة بالنظر والا لتوهم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كليهما لكان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بصيغة التبرئة الى أنه منتقض جمعا بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفه بأنه لا بد معهما من قرينة عقلية مصححة للانتقال منهما الى المرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهومهما منه غير نافع لانه يجوز كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامها معه لا يستلزم وقوع الترتيب بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل تخرجه عن الحدية ان لم يجوز الحد الناقص بالركب من الداخل والخارج • وكذا دفه بأنهما مشتقان • ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستزامه دخول العرض فى فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالفرد غير منحصر فى المشتقات نعم يمكن الجواب بان التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلته (قال ترتيب أمور) لم يقل ترتيب علوم لان العلم مرتب تبعا والعلوم مرتب أصلا ثم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره فى التعريف ويحجب بان القرينة وهى عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية الى اه يشمل التعريف النظر الفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ماهو الاختياري) الاولى ماهو بالاختيار لئلا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج الملاحظات) أى على التعريف الاول والترتيبات الاضطرارية على الثانى وتركه إما لعدم الاعتداد به أو ليكون المسار قرينة عليه (قوله فى الحدسيات) أى فى الاقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات

الى المجهول فالموصل الى التصور النظري يسمى معرفاً وقولاً شارحاً و اجزاؤه (١) الكليات الخمس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظري يسمى دليلاً وحجة و اجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله و اجزاؤه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي

ليس يجزء منه اصلاً

(قال فالموصل) القريب (قال الى التصور) بناء على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي يسمى دليلاً مبني على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة (قوله ليس يجزء) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف المصنف كقولنا الرومي انسان أبيض فلان الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها كما سيأتي (قال كذلك) أي بداهة واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطويتان احدهما عدم وفاة بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكلمة في لا اعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به مافي الاقيسة الخفية لاتها منظور فيها الا الحدسيات فإخراجها نحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المنع في اقيسة الحدسيات ثم أقول تلك الارادة لاخراجها أولاً فلا ينتج أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فلتك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفاً وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفاً) صريح في عدم اكتساب التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلاً صريح في عكسه (قال و اجزاؤه) أي أجزاء الموصل أو المعروف أي أجزاء أفراده معروضات الكليات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء للموصل بخلاف معروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكلّي الطبيعيين وقس عليه قوله و اجزاؤه القضايا (قال بداهة واكتساباً) أي بعضها بداهة وبعضها اكتساباً ففيه توزيع وليست الواو بمعنى أو (قوله على التغليب) أو حذف المضاف أي بعض الكليات (قال و اجزاؤه) أي الاولية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع الخطأ شائفاً مستمراً عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كفتلما وقع كذلك وعدم امكان عد الجزئيات بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقلاء ممتنع فلا ينتج منه ملازمة الشرطية المطوية وهي كلما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

فاحتجج الى قانون باحث عن أحوال المعلومات من حيث الايصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فوضوعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار \*

والاخرى عدم امكان عد الجزئيات ( قال الى قاتون ) متعلق بالمادة والصورة وكتب أيضا أضيق اسم الجزء على الكل ولم يقل الى قوانين باحثه اه اشارة الى أمحدها في جهتي الوحدة الذاتية أو العرضية ( قال من حيث ) الحثية للتقييد ان كانت حالا من المعلومات والتعليل ان كانت صلة باحث أو العروض المستفاد من اضافة الاحوال الى المعلومات ويستفاد منه تقييد الموضوع أيضا وعلى كل قلراد من حيث استعداد الايصال فظهر مغايرة القيد للمحمول ( قال الايصال ) القريب أو البعيد أو الابد ( قال عاصم ) لم يقل مراعاته اشارة الى أن العاصم حقيقة هو ذلك القانون أما المراعاة فشرط ( قال المعلومات ) لام العهد مستغنى عنه بذكر الحثية المارة ( قال في الافكار ) الجزئية

والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتجج الخ مستندا بجواز الكفاية والعد المارين ولا القول بان هاهنا مقدمتين هما عدم كفاية الفطرة في العصمة وعدم امكان عد الجزئيات طريقا لبداهتهما ثم ان الفاء في قوله احتجج اه داخلة على النتيجة والمقدمات الاربع اشارة الى الواضحة وجمعها أقيسة اقتراية نصف ( قال فاحتجج اه ) أي لاوساط الناس ( قال من حيث ) الحثية قيد الموضوع في نظر الباحث لافي نفس الامر أو علة للبحث بمعنى ملاحظتها في جميع المباحث ولو بجعلها محمولة في المسئلة أو المراد بها حجة الايصال أو مطلق الايصال وبالمحمولات الايصالات المخصوصة فلا يرد أن الحثية ان كانت للتقييد يلزم اثبات الشيء بعد تسليم نبوته في ما كان المحمول فيه الايصال لان الموضوع وقيدته يجب تسليمه قبل الحكم أو للتعليل يلزم مع ذلك تقدم الشيء على نفسه لانها لما كانت علة لعروض الأحوال عليها كانت من تنمة العلة الفاعلية أو الاطلاق يلزم مخالفة ما تهرر من وجوب اتحاد الحث معهما فيه ( قال الايصال ) أي تحققا أو اقتضاء قهولهم التعريف بالاخفى غير موصل مثلا من

مسائل المنطق بلا تكلف والمراد بالايصال القريب لا مايعم البعيد

والابعد ليزول تعدد الموضوع بقدر الامكان قهولهم الجنس

حكه كذا في قوة الحد التام جزؤه الأعم حكه كذا ( قال

عاصم ) أي اذا روعي ولم يقل عاصم مراعاته لثلا بوم

أنها العاصمة حقيقة ( قال عن الخطأ ) لوزاد

هنا في الافكار وتركه في ما يأتي استغناء

عنه بلام العهد لكان أولى \*

﴿ البحث الثاني ﴾ ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل (١) من فهمه فهم شيء آخر

(١) قوله بحيث يحصل الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقريئة أنهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكرنا تأمل

(قال بحيث) أي بحالة من الموضوعية في الدال بالوضع وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع والأثرية والمؤثرية في الدال بالعقل الصادق بالرسم والحد والبرهان الاتي والشيء وغيرها كديز والدخان (قال يحصل) أي بالضرورة فكأنه قال يلزم (قال فهمه) المراد بالفهمين أعم من التصور الصادق بالاحساس ومن التصديق (قال فهم) أي بعد فهم تلك الحالة (قال كناية) بطريق ذكر اللازم أعني الدوام المستفاد من المضارع وإرادة الملزوم أعني اللزوم فان الدوام لازم للزوم (قوله تأمل) كان وجه التأمل عدم الاحتياج الى القول بان الدوام كناية عن اللزوم فان الحصول في وقت دون وقت يخرج باعتبار الدوام وخفاء القرينة فان المدول عن عبارتهم مشعر بحصول نكتة في المدول اليه دون المدول عنه فكيف يكون

﴿ البحث الثاني ﴾ (قال يحصل) أي بالضرورة كما نبه عليه في الحاشية وقد يقال ينفيه مقاله

عبد الحكيم من أن المراد باللزوم في تعريفهم اللزوم في الجملة ويتمجه عليه أن مراد المصنف ضرورة في الحصول بعد العلم بالحيثية التي هي أعم من وجه الدلالة أعني الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلوية ومن القرينة ان قيل بدخول دلالة اللفظ على المعنى المجازي في التعريف وهو مراد عبد الحكيم بقوله في الجملة هذا وان المراد بالشيئين أعم من الوجوديين والعميين والمختلفين وبالفهمين مجرد الالتفات تصوريين أو تصديقين والا لانجه أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لاستحالة فهم المفهوم (قوله فلا يكون اه) فلي هذا يخرج الدلالة على المعنى المجازي الذي ليس بجزئي ولا لازم وجعل الدال المجاز مع القرينة وان أفاد اللزوم الكلي الا انه يخرج عن الدلالة الوضعية اذا لا وضع للمركب منه ومن القرينة الا ان يبني على مذهب القائلين بانه معها موضوع بالوضع النوعي وعن اللفظية أيضا في ما كانت القرينة عقلية ثم إن هذا التاويل انما يلزم اذا اعتبر اللزوم العقلي فقط وأما اذا اعتبر مطلقا ولو عرفيا فلا (قوله عن اللزوم) الذي هو ملزوم الدوام (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال من عدم الاحتياج الى جعل الدوام كناية عن اللزوم بان الغرض اخراج امكان الحصول في وقت دون آخر لا الحصول بالفعل كذلك فقط نعم لا وجه حينئذ للمدول عن عبارتهم والقول بانه عدل لان الكناية أبلغ من التصريح معارض بلزوم الاجتناب عن الاكتفاء بالدلالة الاتزامية في التعريفات

فالشئ الأول يسمى دالا والثاني مدلولاً فان كان الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية أو بواسطة الطبع فطبيعية والا فمقلية ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالته على

قربته ( قال يسمى دالا ) الاحتياج الى التعرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لان الدلالة بهذا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لا بد أن يكون غير قار فيها مأخوذان من الدلالة بالمعنى اللغوي الغير القار لا بالمعنى الاصطلاحى المارفاطالهما استئناف اصطلاح على أن الدلالة بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المدلول ( قال أو الطبع ) أى بواسطة اقتضاء الطبع حدوث الدال فالنسبة من نسبة الصفة الى سبب الموصوف ذلك أن تقول من نسبة الشئ الى السبب البعيد فإن الطبع سبب الدال والدال سبب الدلالة تأمل ( قال فطبيعية ) نسبة الصفة الى مقضى موصوفها وهو اللفظ ( قال فمقلية ) نسبة المدرك بالفتح الى

( قال والثاني اه ) عطف على نائب فاعل يسمى لمكان الفصل والرابط محذوف أى الثانى له أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يلزم خلو الخبر عن الربط بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور ( قال يسمى دالا ) التعرض لتسمية الشئين بالدال والمدلول لان صدق أمر على آخر لا يستلزم التسمية به لانه لا يلزم التسمية من وجها وما قيل أن التعرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لأن الدلالة بهذا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لا بد أن يكون غير قار ولانه بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المدلول فنيه أما أولاً فلأنه ليس التعرض لهما والاقال الشئ الأول دال والثانى مدلول وأما ثانياً فلأنه لا يلزم كون المأخوذ منه غير قار لما قالوا ان استحجر مأخوذ من الحجر وأما ثالثاً فلجواز أن يكون اشتقاق المدلول بطريق الخذف والأبصال ( قال وكل منهما اه ) رد على من زعم عدم تحقق الدلالة الطبيعية الغير اللفظية ( قال أو بواسطة الطبع ) الاخصر الأولى أو الطبع ( قال والا فمقلية اه ) لم يقل أو العقل فمقلية للتنصيب على انحصار الدلالة فى الأقسام الثلاثة وثالثاً ينتقض التعريف الضمنى للدلالة العقلية بالباقيين ويحتاج الى حمل كون العقل واسطة على كونه علة تامة لاعلى العلية الناقصة كما فى الوضع والطبع ( قال بالوضع ) بالمعنى الاعم فتدخل الدلالة على المعنى المجازى ( قال وعلى جزئه ) أى ولو حكماً كما فى دلالة العام على بعض أفرادها فلا ينتقض بها تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة وأخريها ( قال تضمن اه ) تسمية صفة الدال بلم صفة المدلول المطابقي أو جزئه ان كانت الدلالة مصدر المعلوم وتسمية أحد وضع الشئ باسم وصفه الاخران كانت مصدر المجهول لكن انما يتم لو جعل المتضمن بالكسر الكل والمتضمن الجزء ( قال فى ضمن اه ) نبه به على

المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب (١) على الضارب والمضروب

(١) قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها

المدرک بانکمر (قال وعلى خارج) محمولا أولا (قل يلزمه) سواء لزم في الخارج أيضا كثال المصنف أولا كالبصر للمعى (قوله البين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم يشبه أن يكون مدلولا تضمنيا للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصور الانسان بانه حيوان له القوة العاقلة أى المدرک للمعاني السکبية تصور قبوله واستمداده للعلم تأمل (قوله فان الضرب) الخ صغرى (قال وهي الخ) كبرى (قوله وجميع) كبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لافي ضمن الكل ليس يتضمن بل مطابقة لكونه تمام الموضوع له بالوضع النوعي حينئذ (قال وعلى خارج اه) ولو غير محمول كثال المصنف والاولى على خارج يلزمه ليشعر بئذ الشرط أشرف أنواع اللزوم (قوله عدل) فيه التفات (قوله من قابل العلم الخ) مثالان للدلول الالتزامي لا للدلالة الالتزامية فلو قال من دلالة الانسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان أنسب (قوله ليسا بمطابقين اه) لكون اللزوم فهما بينا بالمعنى الاعم (قوله من اشتراط اللزوم البين) أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن تصور الانسان بالحيوان الناطق لا يستلزم تصور قبوله للعلم لان الناطق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لامن الباطني الذي هو ادراك المعاني السکبية والالم يكن مساويا للانسان لوجوده في الجن والملک والافلاك فينا في عده فصلا قريبا له فما قيل أنه يشبه أن يكون مدلولا تضمنيا للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصوره بانه حيوان له القوة المدرک للمعاني السکبية تصور قبوله للعلم ليس كما ينبغي (قوله بخلاف الضارب) أى بخلاف دلالة الضرب عليهما (قوله وجميع) بمعنى الكل الافرادى لا المجموعى ثم قوله وجميع الخ كبرى ثانية لقياس مفصول النتائج من الشكل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولى والثانية (قوله على تصور طرفيها اه) أى ان كانا فلا ينتقض بالافعال اللازمة

## ويلزمها المطابقة يقينا بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أى ليس لزومها للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونها فى الماهيات البسيطة أو لم يكن شئ من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام

(قال ويلزمها) أى يلزم نوعها كاشخاصها (قوله لزومها) أى التضمن والالتزام (قوله للمطابقة) أى لنوعها وان كان لزومها لبعض أفرادها متيقنا (قوله كان عدم الخ) هذا مبنى على أن ليس فى تفسيره متوجه الى المقيد (قوله كما فى التضمن) أى فى لزوم التضمن للمطابقة (قوله أولم يكن الخ) بناء على أن ليس متوجه الى المقيد (قوله فى لزوم الالتزام) للمطابقة

(قال ويلزمها المطابقة) استدل عليه بانها تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراض بمنع الصفري ان أراد بالتسمية التأخر فى الوجود ويمنع الكبرى ان أراد بها التسمية فى المقدم لوجود المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما فى قطع المسافة للحج \* والجواب انا نختار الشق الأول وقول فهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل والملزوم وان كان فهمها من حيث الذات متقدما عليه \* ثم المراد أنهما تابعان دائما فلا يرد أنه لو صح هذا لاستلزمها المطابقة اذ لا يصح أن يقال انها متبوعة لها دائما (قل بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعاً والموضوع قيد المحمول بان يقال ويلزمها التضمن والالتزام قال قول بان المراد العكس اللغوي أو الكلي فاسد (قوله أى ليس) صدق هذه السالبة لانتفاء الموضوع أو المحمول كما أشار اليه بقوله سواء الخ (قوله فان المطابقة اه) حاصله ان الاحتمالات المتصورة ست اللزوم فى اثنين منها وعدمه فى واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه فى الثلاثة الباقية متيقنا (قوله فى الماهيات) فيه ان وجود البسائط وان كان محققا عند الحكماء كالتقطعة الا أن وضع الالفاظ لها مشكوك فيه بتحقيق المطابقة بدون التضمن يتوقف على الوضع الا أن يقال اذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدونها (قوله أولم يكن شئ) الاخصر الاولى ترك قوله شئ من اللزوم وعدمه والاقتصار على أولم يكن متيقنا بل الاولى أولا (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الامام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها \* وما ذكره انما يتم لو اعتبر فى الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاعم \* وكذا على من زعم أنها لا تستلزمه واستدل عليه تارة باننا نتصور كثيرا من المعاني مع الذهول عن جميع ماعداه ويتجدد عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

## كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها  
(١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما  
مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للآخرى) أي لنوع الآخرى (قوله لازم ذهني) أي فحينئذ يكون الالتزام لأنها للمطابقة فيمتنع  
أن يوجد بسونه (قوله وأن لا يكون لبعضها) أي فحينئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما  
لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن يدل عليه البيان وهو  
أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفيه رد على غيره نظرا إلى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا  
لنا علم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أمام لزوم الالتزام) أي أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم  
لزومه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أي أما عدم تيقن لزوم اه (قوله يجوز أن يختص) أي  
فحينئذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى بانا إذا أخذنا جميع المفهومات بحيث لا يخرج منها شيء ووضعنا له  
لفظا تحققت المطابقة بسونه ورده عند الحكيم بان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن  
مفهومها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم  
من المفهومات وأقول هذا إنما يتم لو كان عدم التناهي لازما بيننا بالمعنى الاخص لها وكان المعنى الذي  
له جهتا الدخول والخروج مدلولاً التزامياً لاتضمنيا وكل منهما ممنوع (قوله إذ يجوز اه) هذا ناظر  
إلى المعطوف أعني قوله وعدمه (وقوله وان لا يكون) ناظر إلى المعطوف عليه ففي المتعاطفين نشر  
مكسوس (قال كلزوم) الكاف للقران (قال أحديهما اه) الاضافة للاستفراق أي كل منهما والالم  
يكن كلام للصنف وافيا بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أي من قبيل الشق الثاني من  
متعلق التسوية وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الاثريه  
حيث قال هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبأن الحق عدم استلزام التضمن إياه (قوله وان لم  
يوجد لبعضها اه) رد على من قال ان التضمن يستلزمه لان مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة  
وفيه أنه بين بانعنى الاعم